Received: 27/1/2021 Accepted: 28/3/2021 Published: 2021

اعتراضات أصحاب حواشي الفوائد الضيائية على النحو الكوفي
ـ دراسة تحليلية نقدية ـ

م.د.ثامر حمزة علي الدليمي
وزارة التربية مديرية تربية الكرخ الثانية
thamrhmz73@gmail.com
07506743449

م.د.قحطان عدنان عبدالواحد الصميدعي
ديوان الوقف السني/دائرة التعليم الديني
somiada82@gmail.com
07904749991

مستخلص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة نقدية مهمة في الفكر النحوي عند أعلام متأخرين تناوشت أقلامهم بالتحشية شرحًا جليلًا على الكافية هو الفوائد الضيائية، والظاهرة هي اعتراضاتهم على الدرس الكوفي النحوي، وتكمن أهمية هذا البحث أنه يقف عند الأصول الأولى التي تكلمت عن بعض المسائل النحوية التي أدلى بدلوهم فيها الكوفيون، وكيفية تعامل أعلام الحواشي معها، إذ نجد أن الفكر الكوفي النحوي في هذه الحواشي لم يكن كما أصل له في مظانه الأصل، فقد اعتمد هؤلاء على النقل بالوساطة فجاء أغلب النقل عن الكوفيين يشوبه الشك والريبة وعدم الدقة، فالدراسة في قيمتها أنها تدرس مجموعة من الحواشي البواكر التي لم تصل بعد لها يد الباحثين؛ لأنها أطاريح ورسائل جامعية، وكذا تنأى بنفسها عن جادة التقليد التي وقعت فيها كثير من الاعتراضات والتعقبات النحوية، إذ أبحرت في مظان النحاة الأوائل باحثة عن يقين الرأي الكوفي في المسألة.

الكلمات المفتاحية: اعتراضات، حواشي، الفوائد الضيائية، النحو الكوفي.

مقدمة:

الحمد لله الذي خلق الخلق فقدره تقديرًا والصلاة والسلام على المبعوث فينا رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد...

فقد نذر الأعلام ـعلى تنوع ألوانهم المعرفيةـ أعمارهم وأقلامهم في التأليف اللغوي، بل التأليف العلمي على نحو عام، إذ كان القرآن جذوة أضاءت القلوب وغيرت بوصلة العقول نحو الإبداع المعرفي، فتناوبت المؤلفات اللغوية تترا في فهم هذا الكتاب العظيم من مؤلفات، وشروح ومنظومات، ومتون، وحواشٍ، وكل هذا البناء المعرفي هو تيسير لفهم القرآن والعربية، ولعلّ فن الحواشي أصل في المنهج التيسيري، غير أن اللافت للحواشي على نحو عام أنها لم تخرج من نقولات وآراء الأسلاف إلا شذرات هنا وهناك، وهذا ما جعلها تسير بخط تقليدي تقديسي، ولعلّ بعض أصحابها بل أغلبهم تناوشتهم مقولة: (ما ترك الأسلاف للمتأخرين شيئًا)، إذ جاءت مصادرهم لا تتجاوز القرن السادس في معظمها، فكانت هذه الحواشي حشوًا بهذه الآراء من غير تمحيص وتدقيق لكثير من مسائل العربية، بل تجد النقولات نصًا بينهم وبين من سبقهم في هذه القرون من دون أي إشارة، وهذا دليل التسليم والانقياد والابتعاد عن المغامرة في البحث العلمي الدقيق، فجاء التقليد، ولعلّ خير من يمثل هذا المنهج هي تلك الحواشي الكثيرة التي بنيت على شرح أو متن أو منظومة ما، إذ تجد استنساخ الآراء فيما بينها إلا ما رحم، ومنها الحواشي التي حشيت على شرح الفوائد الضيائية

للجامي، وهذا الشرح من الأهمية بمكان مما جعله ساحة لكثير من الأعلام، فكان هذا البحث دراسة بعيدة عن التسليم لمصطلح الاعتراض من غير تمحيص المسألة، إذ هو دراسة في فكر المحشين والنحويين، ودراسة كذلك في مصادرهم، إذن هو دراسة في تأصيل المسألة ثم حقيقة الاعتراض، وهذه قيمته. جاء البحث بعنوان: **((اعتراضات أصحاب حواشي الفوائد الضيائية على النحو الكوفي-دراسة تحليلية نقدية-)**؛ ولكثرة هذه الحواشي[1] قصرنا الدراسة على أربع هي: حاشية الشيخ عبد الغفور اللاري (ت912هـ)، وحاشية الشيخ نعمة الله الجزائري (ت1112هـ)، وحاشية الشيخ محمد عصمة الله البخاري (متوفى في حدود1000هـ)، وحاشية الشيخ محرم أفندي (متوفى بعد 1256هـ)، وما يميز هذه الحواشي أنّها أطاريح[2]حققت لنيل شهادة الدكتوراه؛ لذا يعد هذا البحث من بواكير الدراسات عليها ، ومن نافلة القول أن هذ المؤلفات فيها من العلم والخير الكثير لمن يبحث عن موضوع أكاديمي. جاء البحث على مبحثين هما: (الاعتراضات المعللة)، وقفنا فيه على ثلاث مسائل فقط؛ لضيق مساحة البحث، وكذلك الثاني الذي وسمناه بـ(الاعتراضات غير المعللة).

وقد اعتمدنا المنهج التحليلي النقدي البناء مع إجلال الباحثين لأصحاب الحواشي والنحويين والمحققين، فالعلم ليس آية منزلة يحيطها التهليل والتقديس، وما أجل الشيخ ناضر الجيش في قوله: ((ثمّ إنّ الله تعالى لم يحصر العلم في شخص، بل بثّه في الخلق أجمعين؛ لينال كلّ من الناس نصيبه من ذلك، فالمتقدم له فضل السبق والاختراع، والتدوين، وللمتأخر فضل التنقيح والتهذيب، وتقييد ما أطلق، وتفصيل ما أجمل واستدراك ما لعلّه فات الأول، وقد يدرك المتأخر ما لم يدركه المتقدم، كما أنّ المتقدم أدرك ما لم يدركه المتأخر، وأما قول القائل: لن يأتي آخر هذه الأمّة بما أتى به أولها، فليس مرادًا؛ ولكنّ المراد بذلك الأعمال الصالحة لا المسائل العلميّة))[3]، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث فينا رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: الاعتراضات المعللة

أولًا/ إعراب الأسماء الستة:

أورد الطشقندي (ت: بعد 980هـ) في تحشيته مواضع الخلاف بين الأعلام على مختلف المرجعية العلمية لهم فبدأ المسألة بشيخ العربية ثم ختمها برأي المقدمة الحاجبية في الكافية، وبين هذه الآراء استدعى المذهب الكوفي بحكمه الجمعي إذ يقول: ((وقال الكوفيون: إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف أيضًا فهما لفظيان، وهو أيضًا ضعيف لما سبق))[4]، ولما سبق، أي: لما رد به رأي سيبويه (ت180هـ) وغيره من قوله: ((واعلم أن سيبويه ذهب إلى أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف، بل بالحركات مقدرة على الحروف، فإعرابها كإعراب المقصور، ولكن أتبعت في هذه الأسماء حركات ما قبل حروف إعرابها حركات إعرابها، كما في امرئ، وابنم، ثم حذفت الضمة، والكسرة للاستثقال، وقلبت الواو المفتوحة بالألف لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ورد عليه بأنه ليس الغرض في رد اللام المحذوفة، إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحروف، وما الفرق بينها، وبين يد ودم حتى يتحقق الرد فيها دونهما، وإن الإتباع المذكور أقل قليلًا، وقال المصنف: ظاهر مذهب سيبويه أن لها إعرابين تقديري بالحركات، ولفظي بالحروف، وهو ضعيف لحصول الكفاية بإعرابين، ولا نظير لهما))[5]، في حين نجد الشيخ الجزائري قد نسب قول الكوفيين للفراء (ت 207هـ) فقط في قوله:

((ورابعها: وهو مذهب الفراء: أنّها معربة بالحركات اللفظية، والحروف أيضًا))[6]، ونرى في كلامه رده لهذا الرأي، وغيره من خلال إيراده الرأي المشهور الذي ذكره أولًا، وهو رأي الشيخ الجامي (ت898هـ)[7]. ولم ننقل ما جاد به أصحاب الحواشي الأخرى، كاللاري والبخاري ومحرم، إذ إن هؤلاء الأعلام قد مرّوا على هذه المسألة من دون إيراد الاعتراض على مذهب الكوفيين، بل إن الشيخ البخاري لم يقف أصلًا على تقلبات الأوجه الإعرابية للأسماء الستة، واكتفى بنقل قول الشيخ الجامي فقط[8]. وأما قول شيخ العربية الذي تناثر في كتب اللغة وأصبح مساحة للنقاش عندهم وعند أصحاب الحواشي فتحقيقه أن سيبويه لم يقف عند إعراب هذه الأسماء في كتابه، وإنما أدلى برأيه في مسألة إعراب المثنى والجمع، وحمل الأعلام قوله حمل النظير على النظير، فتوسعوا في رأيه وجعلوا كلامه أصلًا في إعراب الأسماء الستة، كما جاء في باب : مجاري أواخر الكلم في العربية[9]، وأمّا في كلامه على هذه الأسماء فلم يتطرق الشيخ إلى مسألة التنوع الإعرابي فيها[10].

وهنا وجب الوقوف على حقيقة المسألة عند الكوفيين، على نحو عام، والمصادر التي استقى كل من المحشيين المعلومة منها، أما ما ذهب إليه الشيخ الطشقندي فيبدو أنّ أقدم من نسب هذا القول للكوفيين على نحو عام هو المبرد (ت285هـ) في مقتضبه، إذ قال: ((وَجَمِيع هَذِه الَّتِي يسميها الْكُوفِيُّونَ معربة من مكانين))[11]، ثم جاء الأعلام بعد المبرد تبعًا له، كابن الأنباري (ت328هـ)، وابن يعيش (ت634هـ)، وأبي حيان (ت 745هـ)، والأشموني (ت1206هـ) وغيرهم[12]، ولعلّ الشيخ الطشقندي قد اعتمد الشيخ الرضي (ت686هـ) في هذه المسألة، إذ نقل كلامه نصًا، غفلا عن الإشارة إليه[13].وأما الجزائري فقد اكتفى –كما رأينا- برأي الفراء، في حين أن بعض النحويين قد جعل هذا المذهب للكسائي كذلك، ولعل من أوائل من نسب القول للفراء فقط هو ابن الشجري (ت 542هـ) [14] في أماليه، إذ يقول: ((وزعم الفرّاء أنّ حركة الإتباع إعراب، وسمّى هذا الضّرب معربًا من مكانين))[15]، ثم تبعه في ذلك بعض الأعلام، كالعكبري إذ يقول: ((وَقَالَ الْفراء هِيَ معربة من مكانين فالضمَّة وَالْوَاو إِعْرَاب فَكَذَلِك الْآخرَانِ))[16]، وفي التبيين يقول: ((والسابعُ قولُ الفرّاء: وهي أنَّها مُعرَبَةٌ من مكانين، حُروف المَدّ وحَركات ما قَبلها))[17]، وأما من جمع الكسائي (ت189هـ) والفراء فلعلّ الأنباري الأول هو أول من نقل ذلك عنهما إذ يقول: ((قال الكسائي والفراء: «امرؤ» معرب من مكانين: عرب من الراء والهمزة...وقال الفراء: من العرب من يعربه من الهمزة وحدها ويدع الراء مفتوحة فيقول لك: «قام امرؤ، وضربت امرأ، ومررت بامرئ))[18]، ثم أتبعه بعض النحويين في ذلك كأبي حيان الأندلسي في قوله: ((ذهب الكسائي، والفراء إلى أنها معربة بالحركات والحروف معًا، وهو الذي يعنون به أنه: معرب من مكانين))[19]. وهنا وجب أن نقف على اعتراض أصحاب الحواشي، إذ رُدَّ هذا الإعراب؛ لعدم حصول الفائدة في إعرابين مختلفين، وأما علل النحويين فقد تنوعت بين هذا الرأي وبين علل أخرى، فعدم وجود نظير لهذا التوجيه حال دون قبوله، فالغاية من الكلام أن يكون مفهومًا لا لبس فيه ولا زيادة ، ويتحقق المعنى المرجو هنا من إعراب واحد، ولعل القياس يرجح كفة الكوفيين إن صحت نسبة هذا الرأي لهم بحسب ما جاد به السخاوي في قوله: ((فهذا مذهب الكسائي والفراء في هاتين المسألتين، وهو نوع من التصريف فيه غموض وإشكال، وقياسه صحيح ولكنه ليس من كلام العرب، وإنما هي أوضاع وضعوها، وعلى أن قولهم: أخوك وأبوك وما

أشبههما معرب من مكانين يعنون أن الضمة والواو إعرابان؛ لأن الرفع في الكلام بالضمة وبالواو، وليس يقول البصريون: إن هذه الأسماء معربة من مكانين، وإنّما هي أشياء خرجت عن القياس فسبيلها أن تحكى، ولا يقاس عليها؛ لأن الشاذ لا يجعل أصلًا يقاس عليه))[20]، إذن فإعرابها على مذهب البصريين إنّما هو شاذ لا يقاس عليه، وإنّما هي أشياء حكيت، وشواذ لا يقاس على نظيرها، والعجيب أنّ أصل القياس من أصول البصريين، والسماع من قواعد الكوفيين، غير أن هذه المسألة اعتمد البصريون السماع سبيلًا في ردّ قياس الكوفيين، في حين أن الطشقندي والجزائري قد اعتمدا مبدأ القياس والنظير والشهرة في رفض مذهب الكوفيين، ولعلّ هذه المسألة تقودنا إلى أمر مهم جدًا هو تنوع الفكر النحوي عند الأعلام، فقد تعددت علل عدم قبول الإعراب من مكانين ، وأضحت المسألة حجة في عدم جمود النحو العربي في حيين ضيقين، ووجب هنا أن نقف عند حجة الفراء فيما ذهب إليه، وهو ما نقله عنه أبو حيان، إذ يقول: ((قال: وإنّما عربوا الأب والأخ من مكانين، ولم يفعلوا ذلك في غدٍ ويدٍ ودمٍ؛ لأن في أول أب ألفًا والعرب قد تترك الهمزة من أب وأخ، فلما اجتمع عليهما ذهاب الواو من آخرها والهمزة من أولهما، وبقي الحرف أسمًا كرهوا أن يكون اسم على حرف واحد، فذهبوا به إلى مثل ذي، وذو، وفي، وفو))[21]، والغريب أن الفراء –إن صح ما نقل عنه- قد نسب هذا الرأي إلى جموع من النحويين دون أن يسمّيَهم، فقال: (وقالوا...)، وقد نقل أبو بكر الأنباري هذه العلة نفسها تطبيقًا على (أمرؤ)، إذ يقول: ((والهمز قد يترك في كثير من الكلام فكرهوا أن يفتحوا الراء ويتركوا الهمز فيقولوا «امرو» فتكون الراء مفتوحة والواو ساكنة فلا تكون في الكلمة علامة للرفع فعربوه من الراء ليكونوا إذا تركوا الهمز آمنين من سقوط الإعراب من الكلمة))[22].

وختام المسألة أجد أن صاحبي الحواشي لم يكونا إلا ناقلين متبعين أقوال من سبق بلا تمحيص للمسألة، فالاعتراض وارد عندهم تبعًا لا إبداعًا .

ثانيًا/ في رافع خبر إنَّ ولا التبرئة:

قال الطشقندي: ((وقال الكوفيون: إن خبر (إنَّ) وأخواتها وكذا خبر (لا) التي لنفي الجنس مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف؛ لضعفها عن عملين، ومذهب البصريين أصح؛ لأنّ اقتضاء الاسمين على السواء فالأولى أن يعمل فيهما))[23]، وكذا اعترض الشيخ محرم في تحشيته، معللًا ذلك بقوله: ((لأنّ اقتضاءها للجزأين على السواء، فالأولى أن تعمل فيهما ولا سيما أن مشابهتها مشابهة قوية بالفعل المتعدي))[24]، وكلا المحشيين ذهبا إلى ما أصّل له البصريون من أن الناصب والرافع لما بعد هذه النواسخ هي النواسخ نفسها. وهذه المسألة من المسائل الخلافية المشهورة، وليس البحث هنا في التأصيل لها عند البصريين والكوفيين بقدر ما هو تأصيل للموارد التي استقى منها أصحاب الحواشي للمذهب الكوفي ودراسة اعتراضهما عليه، ويبدو أن كلا المحشيين قد اعتمدا الرضي في المسألة ولاسيما الشيخ الطشقندي، جاء في شرح الشريف قوله: ((وعند الكوفيين أنّ خبر (إنّ) وأخواتها، وكذا خبر (لا) التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن عملين، ومذهب البصريين أولى؛ لأنّ اقتضاءها للجزأين على السواء، فالأولى أن يعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي))[25]، فنلحظ أن الشيخ الطشقندي قد نسخ كلام الرضي من دون أن يشير إليه، وأثر الرضي في حواشي الفوائد ظاهر جدًا، ولا سيما عند الشيخ الطشقندي والجزائري.

وتأصيل هذه المسألة أن الكوفيين قالوا بضعف عمل (إنّ) في رفع الخبر، فقد ورد في معاني الفراء قوله: ((فلمّا كَانَ إعرابه واحدًا وَكَانَ نصب (إنّ) نصبًا ضعيفًا-وضعفه أَنَّهُ يقع عَلَى الاسم، ولا يقع عَلَى خبره- جاز رفع الصابئين...، ولا أستحبُّ أن أقول: إنّ عبد الله وزيد قائمانِ لتبين الإعراب فِي عبد الله، وقد كَانَ الْكِسَائي يُجيزه لضعف إنّ))[26]، وهذه العلة قد اعتمدها النحويون من بعد الفراء والكسائي[27]، ولعل من علل الكوفيين ما قاله سيبويه: ((أنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان))[28]، إذ جعله من الشواذ، بل نعت ما قال بذلك بقوله: ((واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون...))[29]، فأشكل على شيخ العربية ذلك؛ لأن من مذهبه أن خبر (إنّ) مرتفع بها، فإذا قلت (وزيدٌ) بالرفع فقد أعملت الابتداء في الخبر، ولا يعمل في اسم عاملان[30]، ولعلّ اعتماد هذا حجة ودليلًا للكوفيين أقرب إلى روح العربية عند بعضهم؛ يقول ابن مالك (ت 672هـ) معقبًا على تغليط سيبويه: ((وهذا غير مرضي منه رحمه الله، فإن المطبوع على العربية... لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع، وسيبويه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قبل نادرًا كلدُن غدوةً، وهذا حجرُ ضبٍّ خربٍ))[31]، وكذا ما نقل عن السهيلي (ت581هـ) قوله: ((ومما يدل على صحة قولهم أنه لو كان مرفوعًا بها لجاز أن يليها كما يلي كل عامل ما عمل فيه، وإنما الممتنع ما عمل فيه غيره))[32].

ومما تقدم نجد أن الشيخ الطشقندي والشيخ محرم لم يقفا على الأمر في تعليلهما دقة وإنصافًا، إنما الأمر مرده تقليدا وحذوا لمن سبق شبرا بشبر، ولعلّ من غرائب الأمر هنا هو اعتراضهم في العامل في خبر (لا)، فما نسبوه للكوفيين ليس على إطلاقه، إنما الأمر مختلف فيه أيضًا، فمذهب سيبويه أن (لا) لا تعمل في الخبر، وإنّما العامل هنا هو الابتداء من (لا) واسمها، فانظر إلى قوله: ((واعلم أنّ لا وما عملت فيه في موضع ابتداء))[33]، يقول ابن عقيل: ((ولم تعمل (لا) عنده في هذه الصورة إلّا في الاسم))[34]، والأمر عند النحويين فيه تفصيل لم يقف عنده أصحاب الحواشي، فبعض النحويين أنّ (لا) التبرئة لا تعمل في الخبر إلّا إذا كان اسمها مبنيًا، وأمّا إذا جاء مضافًا أو شبيهًا بالمضاف فالعامل في الاسم والخبر هي (لا)، يقول المرادي (ت749هـ): ((وذكر الشلوبين (ت 645هـ) أنه لا خلاف في أن الخبر مرفوع بـ (لا)، عند عدم تركيبها مع اسمها، وأمّا إذا بني الاسم معها فمذهب سيبويه أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل التركيب، ولا واسمها في موضع رفع بالابتداء))[35]، وأثبت أبو حيان صواب ما ذهب إليه سيبويه كذلك[36]، وليس حكم الكوفيين هنا حكمًا عامًا، فقد ذهب الأخفش (ت215هـ) ((إلى أن الخبر مرفوع بـ(لا)، فتكون (لا) عاملة في الجزأين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبه به))[37]. ومما تقدم نجد أنّ أصحاب الحواشي لم يتجاوزوا زمن الشارح الرضي على الكافية، واعتمدوه أصلًا في إيراد المسألة، وكان اعتراضهم على إطلاقه، فضعف (لا) لا تكون إلّا إذا كان ما بعدها مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، وتعليل ضعفها هنا كما نقله بعضهم: ((إلى أنّ فتحته فتحة إعراب، وأن تنوينه حذف تخفيفًا، وهو ضعيف، وإن كان مضافًا، أو شبيهًا به نصب، ولم يبن، لئلا يلزم تركيب أكثر من شيئين، نحو: لا طالب علم محروم، ولا خيرًا من زيد حاضر))[38]، فلا قيمة لإطلاق الاعتراض على عواهنه، فكان الأولى السياحة في كتب المتقدمين ليتبين لهم اليقين.

ثالثًا/ (إلَّا) بمعنى (سوى) في الاستثناء المنقطع:

قال اللاري: ((قال الكوفيون: إنّ (إلّا) في المنقطع بمعنى (سوى)، وفيه أنّ سوى ليس للاستدراك و(إلّا) منها يفيد الاستدراك؛ لأنه لدفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها))[39]، وكذا اعترض الطشقندي في قوله: ((وقال الكوفيون: (إلّا) في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى، وانتصاب المستثنى بعدها، كانتصابه في المتصل[40]، وقول البصريين: أولى؛ لأن مخالفته لما قبله نفيًا وإثباتًا لازمة، كما في لكن، وفي (سوى) لا يلزم ذلك بقول: لي عليك ديناران سوى الدينار [الفلاني][41]))[42]. ولم يقف أصحاب الحواشي الآخرون على المسألة، ونلحظ أثر الرضي في فكر الطشقندي، إذ نقل الأخير قول الشريف بتصرف بسيط جدا[43].وهذه المسألة نجدها أهملت في فكر النحويين، فبنيت على حسابها الخلاف المشهور في مجيء (إلّا) بمعنى (الواو)[44]، واعتراض أهل الحواشي هنا تضمين (إلا) بـ(لكن) التي للاستدراك حتى يستقيم المعنى، ولا يلزم التضمين في (سوى)، فوجب في الاستثناء المنقطع (لكن)، يقول الزجاجي (ت337هـ): ((إِلَّا بِمَعْنى لَكِن... لِأَن إِلَّا تَحْقِيق وَلَكِن تَحْقِيق))[45]، وجاء عند ابن مالك نقلًا عن السيرافي (ت 368هـ) قوله: ((قال السيرافي: إلّا بمعنى لكن، لأن ما بعدها مخالف لما قبلها))[46]، إذن فاعتراض أهل الحواشي هو تبعًا للأسلاف قبلهم، غير أنّ الأمر هنا لا يقتصر على الفكر البصري في مجيء (إلا) بمعنى (لكن)، فقد جاء عند ابن خالويه في تأويل قوله تعالى: ((لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ)) [47] قوله: ((إلا من تولى «إلّا» حرف استثناء، و «من» نصب على الاستثناء. والاختيار أن تجعل إلّا بمعنى لكن، أي: لكن من تولى وكفر فيعذبه الله))[48]، فلا خلاف هنا. وهنا يمكن أن نضع تساؤلًا بعيدًا عن الانكار والاختبار، وإنّما هو تساؤل حقيقي مفاده: هل فعلًا قال الكوفيون بمجيء (إلا) بمعنى: (سوى) في المنقطع، حتى يتولد الاعتراض، فالأمر ليس تسليمًا للمسألة والبحث في علل أخرى، بقدر ما هو إبحار في فكر النحويين وعدم تقويلهم على ألسنة غيرهم ولا سيما النحو الكوفي بل حتى النحو البصري، أما الكوفيون فالفراء يورد (إلّا) على معنى (سوى) في تأويل قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[49]، فيقول: ((... فيجعل (إِلَّا) مكان (سِوَى) فيصلح، وكأنّه قَالَ: خالدينَ فيها مقدارَ ما كانت السموات، وَكَانَت الأرض سوى ما زادهم من الخلود، ومثله فِي الكلام أن تَقُولُ: لي عَلَيْكَ ألف إلا الألفين اللذين من قِبَل فلان، أفلا ترى أَنَّهُ فِي المعنى: لي عَلَيْكَ سوى الألفين. وهذا أحَبّ الوجهين إليَّ؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ لا خُلْف لوعده، فقد وصل الاستثناء بقوله تعالى: ﴿عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾[50] فاستدل على أن الاستثناء لهم بالخلود غير منقطع عنهم))[51]، وكذا أورد ابن قتيبة (ت276هـ) ذلك في قوله: ((و(إلّا) في هذا الموضع بمعنى (سوى) ومثله من الكلام: لأسكننّ في هذه الدار حولا إلَّا ما شئت. تريد سوى ما شئت أن أزيد على الحول))[52]، وجاء في تأويل قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ))[53]، قوله: ((فإن (إلّا) في هذا الموضع أيضا بمعنى«سوى»))[54]، والشيخ الدنيوري كما تُرجِم له من أعلام الكوفيين[55]، وجاء عند العكبري (ت616هـ) في تأويل الآية الكريمة من سورة هود أفضلية مجيء (إلّا) على معنى (سوى)، إذ يقول: ((إلا الَّذِي شاء ربك من الزيادة. فلا تجعل إلا فِي منزلة الواو ولكن بمنزلة سِوَى، فإذا كانت سوى فِي موضع إلا صلحت بِمعنى الواو لأنك تَقُولُ:

عندي مال كَثِير سوى هَذَا، أي: وهذا عندي كأنك قلت: عندي مالٌ كَثِير وهذا، وهو فِي سوى أنفذ منه فِي إلا؛ لأنك قد تَقُولُ: عندي سوَى هَذَا، ولا تقول: إلّا هذا))[56]، ولعلني لا أبالغ إذا قلت: إن الفراء وغيره من الأوائل قد استمدوا هذا المعنى من سيدنا ابن عباس (رضي الله عنه) (ت 68هـ)، إذ جاء في تفسيره: ((سوى مَا قد مضى فِي الْجَاهِلِيَّة))[57]، تأويلا للآية الكريمة: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾[58]، وأما تعميم القول على الكوفيين، فلعل أول من جاد به هو السيرافي في قوله: ((إلا في تأويل (لكن) إذا كان الاستثناء منقطعًا عند البصريين، ومعنى سوى عند الكوفيين, والاختيار فيه النصب في كل وجه))[59]، وكذا عند ابن مالك، وأبي حيان، وناظر الجيش (ت778هـ)، وغيرهم[60]، بل إن ابن مالك قد استنطق الفراء من دون أي تدقيق كما نقل عن ابن العلج فيما حكاه عن الفراء أن إلا حمار، هو سوى حمار[61]، ومقصود ذلك: أن الفراء يذهب إلى أن (إلا) في المنقطع على نحو عام على معنى: (سوى). وقبل الولوج إلى علة الاعتراض، نجد أن هذه المسألة فيها من الاضطراب ما فيها، فالنحو الكوفي اكتفى في مجيء (إلا) بمعنى (سوى) في الآيتين الكريمتين فقط بحسب ما بحثنا في مصادرهم، ولم نقف على قول لهم يؤكد ما ذهب إليه النحويون في تعميم هذه القاعدة، ومن نافلة القول إن (إلا) لم تقصر على معنى (لكن) و(سوى) في المنقطع فحسب، بل جاء الطبري (ت310هـ) –ويبدو أنه أول من قال بذلك- بمذهب جديد وجده ملائما لسياق القرآن في الآيتين الكريمتين، فـ(إلّا) بمعنى: (بعد)، وهو يُفنِّد مجيئها على معنى: (لكن، وسوى)، فيقول: ((وإنما جاز أن توضع (إلّا) في موضع (بعد) لتقارب معنييهما في هذا الموضع؛ وذلك أن القائل إذا قال: لا أكلم اليوم رجلا إلا رجلا بعد رجل عند عمرو، قد أوجب على نفسه أن لا يكلم ذلك اليوم رجلا بعد كلام الرجل الذي عند عمرو، وكذلك إذا قال: لا أكلم اليوم رجلا بعد رجل عند عمرو، قد أوجب على نفسه أن لا يكلم ذلك اليوم رجلا إلا رجلا عند عمرو، فـ(بعد، وإلّا) متقاربتا المعنى في هذا الموضع. ومن شأن العرب أن تضع الكلمة مكان غيرها إذا تقارب معنياهما))[62]، والطبري لم ينسب مجيء (إلا) بمعنى: (سوى) إلى أحد[63].وأما تأصيل اعتراض أصحاب الحواشي، فهو اعتراض في المعنى الذي يجلبه الاستدراك في المنقطع بأداته المخصصة لذلك (لكن)، وهو ما لا يتحقق في (سوى)، يقول ابن مالك: ((ويرجح ما قاله البصريون أن مقصود الاستثناء المنقطع بمقتضى وضعه المخالفة في الحكم، إذ الاسم الأول لا يتناول مسمى الثاني حقيقةً، وليس المقصود الإخراج منه، وإذا كان كذلك فتفسير إلّا في الاستثناء المنقطع بلكن هو الموافق لمعناها حينئذ، بخلاف تفسيرها بسوى))[64]، وكذا أورد الطبري اعتراضه بقوله: ((وكان بعض أهل العربية يوجه "إلّا" في هذا الموضع إلى أنها في معنى سوى، ويقول: معنى الكلام: لا يذوقون فيها الموت سوى الموتة الأولى... وليس للذي قال من ذلك عندي وجه مفهوم؛ لأن الأغلب من قول القائل: لا أذوق اليوم الطعام إلّا الطعام الذي ذقته قبل اليوم، أنه يريد الخبر عن قائله أنّ عنده طعامًا في ذلك اليوم ذائقه وطاعمه دون سائر الأطعمة غيره))[65]، ونلمح اختلافًا في اعتراض الطبري عمّا أورده أصحاب الحواشي، ولعلّ الطبري لم يجعل الاستثناء هنا منقطعًا، فالمثال الذي اعتمده هو الجنس نفسه، وما قصده الفراء في تأويل الآية الكريمة والله أعلم هو استدرك في زيادة الخلود، ومما تقدم فلنقف عند نقاط محددة تنكشف فيها حقيقة اعتراض أصحاب الحواشي:

1- ما أورده الفراء هو وجه من الأوجه التفسيرية لهذه الآية الكريمة، وقد أورد أوجهًا أخرى غير ذلك، وإن كان ما ذهب إليه في مجيء (إلّا) بمعنى: (سوى) في الآية الكريمة هو الأحب إليه[66].

2- لم يكن الأمر هنا مقتصرًا على الفراء وابن قتيبة، بل ذهب إلى ذلك قبلهم ابن عباس وتبعهم العكبري كذاك.

3- اكتفى أصحاب الحواشي بوجهي (الاستدراك والاستثناء)، في حين ذهب بعضهم كالطبري إلى أفضلية تضمين (إلّا) معنى (بعد).

4- وأخيرًا، نتيجة ما تقدم: أنه لا وجه لاعتراض أصحاب الحواشي على النحو الكوفي، فالأمر اقتصر على تأويل بعض الآيات الكريمة بما يتحملها المعنى الذي حملت عليه، وكذا لا توجد مسألة خلافية بالمعنى الأدق، إنّما هو إبداع تأويلي محدد في أمثلة معينة، فكان الأولى بأصحاب الحواشي أن يمتد بصرهم العلمي إلى أبعد من الرضي والصبان (ت1206هـ)، والله أعلم.

المبحث الثاني: الاعتراضات غير المعللة

أولًا/ الاسم الواقع بعد لولا:

المعروف عند النحويين أنّ (لولا الامتناعية) مختصة بالأسماء، فلا تدخل إلّا عليها، ولا يليها إلّا اسم مرفوع، وقد اتفقوا على ذلك، ولكنهم اختلفوا في رافعه، لذلك أورد الشيخ اللاري في حاشيته رأي الفراء في مسألة الاسم الواقع بعد (لولا) إذ يقول: ((وقال الفراء لولا هي الرافعة لاختصاصها بالأسماء، كسائر العوامل[67]، ولا يخفى قصوره))[68]، وهذا أحد الآراء التي بنى عليها الكوفيون منهجهم فيما نقل عنهم، وواضح أن اللاري قد ختم كلامه معترضًا على رأي الفراء الذي وصفه بالقصور؛ من غير أن يعلل ذلك. وقد وقف الشيخ محرم أفندي في تحشيته عند قول الفراء مفصلًا فيه ومبينًا المقصد منه وذلك بقوله: ((يعني: إن رفع ذلك الاسم مخصوص بها لا يتجاوز إلى غيرها من كون العامل فيه الابتداء أو الفعل المقدر لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل المختصة في العمل بالاسم كالحروف المشبهة بالفعل وغيرها، ولا يخفى عليك أنه حينئذ من القول بحذف مسند الكلام لأن (لولا) حرف لا يكون مسندًا ولا مسندًا إليه، والاسم الذي بعدها هو المسند إليه فيلزم أن يكون المسند إليه معمولًا لعامل لفظي هو (لولا) دون الخبر؛ لأنه حينئذ معمول لعامل معنوي...))[69].

وقد رجّح ابن الأنباري (ت577هـ) رأي الفراء معللًا ذلك: ((والذي يدل على أن الاسم يرتفع بها دون الابتداء أن (أنَّ) إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة نحو قولك: (لولا أنَّ زيدًا ذاهب لأكرمتك) ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة؛ فلما وجب الفتح دلّ على صحة ما ذهبنا إليه))[70].

والرأي الآخر للكوفيين: ما نقل عن شيخهم الكسائي الذي يرى أنه مرتفع بتقدير فعل، فلو قلت: (لولا زيد لأكرمتك)، فالمعنى: لولا وجد زيد لأكرمتك، وقد أيّد هذا الرأي المالقي (ت702هـ) معممًا إياه على المذهب وذلك بقوله: ((ويرتفع عند الكوفيين على تقدير فعل نابت (لا) منابه، فإذا قلت: (لولا زيد لأكرمتك)...، فالمعنى: لو انعدم زيد،... وهذا هو الصحيح؛ لأنه إذا زالت (لولا) ولي (لو) الفعل ظاهرًا، أو مقدرًا، وإذا دخلت (لولا) كان بعدها الاسم، فهذا يدل على أن (لا) نائبة مناب الفعل))[71]، وقد سبقه إلى ذلك الشيخ العكبري في تبيانه[72] ولعل آفة النقل دون تدقيق قد أغرى الشيخين العكبري والمالقي، فحكما على الكوفيين في رفع ما بعد (لولا) بالفعل، وهو رأي لا يستند إلى منهج علمي

دقيق، إذ الأمر فيه ما فيه، كما سنرى. ومنهم من يرى أن الاسم الواقع بعدها مرفوع بالابتداء خبره محذوف تقديره: كائن أو موجود، وهو ما عليه البصريون وعلى رأسهم سيبويه[73]، ولهذا استدل أبو البقاء على أنه مبتدأ بقوله: ((والدليل على أنه مبتدأ من وجهين أحدهما أن (لولا) هذه تقتضي اسمين الثاني منهما خبر بدليل جواز ظهوره في اللفظ وإن لم يستعمل ولو كانت (لولا) عاملة أو العامل مقدرًا بعدها لم يصح ذلك والثاني أن (لولا) لا تختص بالأسماء بل تدخل عليها وعلى الأفعال))[74].

ونلحظ هنا أن البصريين قد أكدوا حقيقة عمادها أنّ (لولا) غير عاملة؛ لأنها غير مختصة فتدخل على الاسم بعدها فيكون مرفوعًا بالابتداء، كما تدخل على الفعل في الوقت نفسه، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[75]:

قَالَتْ أُمامةُ لَمَّا جِئْتُ زائرَها هلَّا رَمَيْتَ بَبَعْض الأَسْهُم السُّودِ؟
لِلَّهِ دَرُّكِ إنـــي قـــد رَمَـــيْتُهُمُ لـــولا حُـــدِدْتُ، وَلَا عُـــذْرَى لِمَحْدودِ

فلولا في البيت الثاني دخلت على الفعل (حُـــدِدْتُ) وهو مبني للمجهول، وهذا شاهد على أن(لولا) حرف والحروف تعمل إذا كانت مختصة، أما (لولا) فلا تختص بالاسم دون الفعل[76].

والآن، لنرى من أول من جاد برأي الكوفيين والفراء هنا، فمن خلال البحث والتنقيب عنَّ لنا أنّ أول من أسند هذا الرأي للكوفيين والفراء على نحو عام هو السيرافي[77] في شرحه لكتاب سيبويه، إذ يقول: ((وقال الفراء والكوفيون: لولا ترفع ما بعدها إذا قلت لولا زيد لعاقبتك، زيد ترفعه لولا لانعقاد الفائدة به ومعه، واللام جواب لولا))[78]، وأما النقل عن الكوفيين والكسائي في رفع الفعل المقدر بعد لولا، فقد نقضه الفراء فيما نقل عنه، وإن كان الكلام فيه تباين دقيق جدًا، فقد نقل السيرافي هنا قول الفراء قائلًا: ((وحكى عن غيره[79] أنّ (لولا) ترفع لنيابتها عن الفعل، لولا زيد لعاقبتك، أي: لو لم يمنعني زيد من عقابك لعاقبتك، وقد رد الفراء هذا القول على قائله، واحتج عليهم بحجتين، إحداهما: أن أحدًا لا يقع بعدها واحد يعريها بالجحود، والأخرى: أنه لا يعطف على الاسم بعدها، لا تقول: لولا أخوك ولا أبوك لعاقبتك، ففي امتناعهما من ذلك دليل على أن الجحد قد زايلها))[80]، والغريب أن الشيخ الأنباري قد أسند هذا الرأي الذي نقضه الفراء إلى الكوفيين في إنصافه، وجعله من الأدلة في قبول مذهب الفراء[81]، وأما حقيقة الأمر هنا أن الفراء قد قال بما نسب إليه، كما في تأويله لقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ﴾[82]، قال الفراء: ((رفعهم بـ «لولا»))[83].

إذن، فوجه اعتراض أهل الحواشي بمأمن من النقد والزلل، ولعلّهم أجدر بالدقة من بعض من سبقهم من الأعلام كما رأينا، وأدنى قراءة فاحصة لنص الشيخ محرم نجد الفراء قد استبعد مذهب الكوفيين والكسائي فيما نقل عنهم أن الفعل المقدر بعد (لولا) هو الرافع لما بعدها، والخلط هنا بين السيرافي، والأنباري، والمالقي، فلا نعرف يقينًا من قال بأن الرافع لما بعد (لولا) هو الفعل المقدر، ولعل أصحاب الحواشي قد نقلوا الكلام بلا وقوف على هذه المسألة فاكتفوا في اعتراضهم التقليدي وترجيحهم لمذهب الجمهور، وهنا يكمن عمل المحقق في استحصال المسألة من مواردها ولا يكون الكلام نسخًا لأقوال الغابرين، فالاعتراض حق؛ لأن القول النقيض حق، لا غير، وتفصيل هذا الاعتراض والعلل فيه والمسألة كانت تدور في أثناء المؤلفات التي مرّ عليها المحشي والمحقق مرّ سحابة الأعشى لا خف ولا ثقل.

ثانيًا/لام المستغاث به في (يالزيد):

نقل الطشقندي في حاشيته نصًا نسبه إلى الفرّاء معترضًا عليه من دون تعليل لاعتراضه وذلك بقوله: ((وحكى الفراء عن بعضهم أنّ أصل يا لزيد يا آل زيد وهو ضعيف))[84]، وما نقله الطشقندي مأخوذ من شرح الرضي على الكافية بقوله: ((وحكى الفراء عن بعضهم أنّ أصل يا لزيد: يا آل زيد فخفف، وهو ضعيف؛ لأنه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي، ويا لله ونحوهما))[85] .

ونلحظ في كلام الرضي تعليلًا لقول الفراء، لم ينقله الطشقندي، وهذا غالب في تحشيته، ولعلّ مرد ذلك إمّا إلى النقل بالواسطة عن الرضي، وإمّا تصرف يوهم القارئ أنّ الشيخ الطشقندي قد اجتهد رأيه في المسألة، ولعلّ الشيخ الجزائري كان أكثر دقة في النقل عن الرضي، فيحيل إليه كثيرًا وينقل اعتراض الأعلام عليه.

وأما المسألة فهذا بيانها، فقد جعل هذا الرأي مذهبًا للكوفيين على نحو عام عند أغلب أهل اللغة، فالكوفيون وشيخهم الفراء – فيما نقل عنهم- ذهبوا إلى أنّ اللام في المستغاث هو بقية اسم وهو (آل)[86]، فـ(زيد) حينئذ مخفوض بالإضافة، وحذفت همزة (آل) للتخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين؛ وجاز أن يوقف عليها، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[87]:

فَخَيرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُم إِذَا الدَّاعِي المُثوّبُ قَال يَالَا

وذهب ابن مالك إلى أنّ هذا البيت ليس بحجة وذلك بقوله: ((ولا حجة في هذا البيت، لاحتمال أن يكون الأصل: ياقوم لا فرار، أو لا تفروا))[88].

ولو رجعنا إلى عبارة الطشقندي لظهر لنا أنّ الفراء قد حكى هذا القول حكاية عن أناس آخرين؛ لذا فالفراء ليس بصاحب هذا الرأي، أو ليس هو أول من قال به، إلّا أنّ سكوته عنه، وعدم رده يدل دلالة لامرية فيها بأنه يرتضيه هذا إذا ثبت أنه قد قال بذلك فعلًا، ولعلّ أول من قال بهذا المذهب تلميحًا لا تصريحًا ونسبه إلى ضمير الغائب هو الشيخ السكاكي (ت626هـ) في مفتاح العلوم، إذ يقول: ((وقولك يالزيد فمن لا يحمله على تخفيف يا آل زيد))[89]، ونلحظ أن السكاكي لم ينسبه إلى أحد، وأما الشيخ الطشقندي فيبدو أنّ أقدم مصدر اعتمده في المسألة هو أصحاب شروح الكافية كالرضي وابن مالك وغيرهم، وقد ردَّ هذا الرأي بردود وتعليلات كثيرة: منها:

ـ أنه لو كانت اللام بعض (آل) لما كان لكسرها موجب في نحو: (يا لزيد ولعمرو)، حيث كسرت في المعطوف، يقول ابن مالك: ((ومما يدل على ضعف ما ذهبوا إليه الرجوع إلى الكسر في العطف دون إعادة (يا)، ولو كانت بعض آل لم يكن لكسرها في العطف موجب))[90].

ـ وكذلك لو كانت اللام في المستغاث هو بقية (آل) لما دخلت على ما لا تدخل عليه (آل) كما في: ياالله، ويالله، وغيرها، وهو ما رده ابن مالك بقوله: ((وأيضًا لو كانت بعض آل لم تدخل على ما لا تدخل عليه آل، نحو: ياالله، ويالله، ويالهؤلاء))[91]، وهو ما ذهب إليه الرضي أيضًا كما رأينا بقوله سابقًا.

ـ ويرى ابن عقيل أنّ هذا القول مردود بقولهم: (يالك)، إذ من المستحيل أن يكون أصله: (يا آلك)، وإن قلنا: تضاف (آل) إلى المضمر، إذ لا يجوز: يا غلامك إلا في الندبة[92].

أمّا احتجاجهم بقول الشاعر: (إذا الداعي المثوب قال يالا)، فقد خرجه العلماء على وجهين:

- **الأول:** أنّ مراده: يالبني فلان، بحذف ما بعد لام الاستغاثة وهو ما جاء عند أبي زيد في النوادر إذ قال: ((وقوله «يالا» أراد يا بني فلان فحكى صوت الصارخ المستغيث))[93]، وإليه ذهب أبو علي الفارسي[94]، ويرى ابن جني أنّ اللام لما خالطت حرف النداء (يا) جعلتا ككلمة واحدة، وصار كالجزء منها، وحكيتا كالأصوات[95].
- **والثاني:** ما يراه ابن مالك أنّه على حذف المنادى والمنفي بلا، وذلك بقوله: ((ولا حجة في هذا البيت، لاحتمال أن يكون الأصل: ياقوم لا فرار، أو لا تفروا))[96]، وإليه ذهب ابن هشام إذ يقول: ((وأجيب بأن الأصل: يا قوم لا فرار، أو لا نفر، فحذف ما بعد لا النافية، أو الأصل: يالفلان، ثم حذف ما بعد الحرف، كما يقال: ألا تا؟ فيقال: ألافا؛ يريدون: ألّا تفعلون؟ وألّا فافعلوا))[97].

ومما تقدم نجد أن الشيخ الطشقندي اعترض اتباعا للرأي الشائع الذي تبناه أغلب الأعلام، ولعلّه اقتفى أثر شراح الكافية كالرضي وابن مالك كما ذكرنا، ولو أن بعض الأعلام تخلى عن مبدإ النقل والتقليد ولم يقتف ما سبق لوجد أنّ هذه المسألة قد أصّل لها السكاكي من غير نسبة، وجميل ما ذهب إليه أبو حيان في فحص دقيق منصف رائق حينما شكك في نسبة الأمر للفراء بلا يقين في قوله: ((وحكى الفراء أن من الناس من زعم أن اللام في (يا لزيد) وأشباهه ليست لام جر، بل هي بقية من (أل)، فظاهر حكايته أنه ليس مذهب الكوفيين، وأنه لا يقول بذلك، لأنه من رءوس الكوفيين))[98].

ثالثًا/ حقيقة كِلا وكِلْتا:

من المسائل الشهيرة في النحو البحث في حقيقة (كلا وكلتا) الملحقتين بالمثنى فعلى الرغم من مشاركتهما المثنى في علامة التثنية؛ إلّا إنهما خرجتا عن الحد الذي وضعوه له فلا مفرد لهما، وهما غير صالحتين للتجريد من الزيادة[99].

وتعددت آراء النحويين فيهما ووقع الخلاف بين البصريين والكوفيين وقد استوقف أصحاب الحواشي الضيائية هذا الخلاف مسطرين اعتراضهم على رأي الكوفيين وشيخهم الفراء[100]، يقول الشيخ الجزائري في حاشيته: ((قوله: (وهو كلا)، وإنّما لم يجعلوه مثنى مع أنّه لا يطلق إلّا على الاثنين؛ لأنّه لم يسمع مفرده أعني كل؛ ولجواز إرجاع ضمير المفرد إليه قال تعالى: ﴿(كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾))[101]، هذا ما ذهب إليه البصريون، وعند الكوفيين الألف في كلا وكلتا للتثنية، ولزم حذف نونيهما للزومهما الإضافة وقالوا: أصلهما (كلّ) المفيد للإحاطة فخفف بحذف أحد اللامين، وزيد ألف التثنية حتى يُعرف أنّ المقصود الإحاطة في المثنى، لا في الجمع، وقد عرفت فساده))[102].

واستدعى الطشقندي في حاشيته الخلاف معترضًا بقوله: ((وعند الكوفيين الألف في كلا وكلتا للتثنية، ولزم حذف نونيهما للإضافة اللازمة لهما، وقالوا: أصلهما كلا لقيد الإحاطة فخففنا؛ لحذف إحدى اللامين، وزيد ألف التثنية لتعرف أن المقصود الإحاطة في المثنى لا في الجمع، قالوا: ولم يستعمل واحدهما، إذ لا إحاطة في الواحد، فلفظهما كلفظ الاثنين[103]، والجواب أنهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد إليهما، كما قال[104]:

كِلاَنَا إذا مَا نَالَ شَيْئاً أَفَاتَهُ

وقال الله تعالى: ﴿(كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾)، ولو وجب قلب ألفيهما نصبًا وجرًا أضيفا إلى المضمر والمظهر))[105]، ونلحظ هنا أثر الرضي في فكر الطشقندي، إذ نقل قوله بتصرف.

وهذا النقل عن أصول الكوفيين له أثره في مؤلفاتهم، غير أن الأمر فيه دقة وتفصيل، إذ جاء عند الفراء في معانيه قوله: ((أن (كِلْتَا) ثنتان لا يُفرد واحدتهما، وأصله كُلّ كما تَقُولُ للثلاثة: كل: فكان القضاء أن يكون للثنتين ما كَانَ للجمع، لا أن يفرد للواحدة شيء فجاز توحيده عَلَى مذهب كلّ، وتأنيثه جائز للتأنيث الَّذِي ظهر فِي كلتا. وكذلك فافعل بكلتا وكِلا وكُلّ إذا أضفتهنّ إلى معرفة وجاء الفعل بعدهن، فاجمع ووحِّد))[106]، وكذا يقول: ((فإن قَالَ قائل: إنما استجزت توحيد (كِلْتَا) لأن الواحد منهما لا يُفرد فهل تجيز: الاثنتان قام وتوحد، والاثنان قام إذ لَمْ يفرد لَهُ واحد؟ قلت: إن الاثنين بنيا عَلَى واحد ولم يُبن (كلا) عَلَى واحد))[107].

فنص الفراء ينبينا تفصيلًا مفاده: أن شيخ الكوفيين لم يقل إطلاقا بتثنية (كلا، وكلتا) بالألف، وإنما حذا حذو جمهور النحويين في هذه المسألة، وأما في أصل (كلا، وكلتا)، فالنقل عنه في مأمن من الزلل. ونرى أنّ أصحاب الحواشي قد ناصروا مذهب البصريين وشيخهم سيبويه الذي يرى أن (كلا) ليست من لفظ (كل) وأنّ كلًا منها لها بنيتها المستقلة، إذ إن (كل) صحيحة للدلالة على الجمع، على حين (كلا) معتلة أصلها: كِلَو جاءت على وزن (فعل) مصوغة للدلالة على اثنين، ويقال للاثنين كلتا[108]، وكذا (كلتا) على وزن (فِعلى) فذهب إلى أنّ ألفها للتأنيث والتاء بدل لام الفعل أو هي واو بمنزلة الذكرى أو الأصل (كِلوَا) فأبدلت الواو تاء كما أبدلت في أخت وهنت، والذي يدل على أنّ لام كلتا معتلة قولهم في مذكرها (كلا) على وزن (فعل) ولامه معتلة بمنزلة لام جحا ورضا، والألف هنا مقلوبة من الواو كقولهم: رضا يرضو، لذا مثل سيبويه بما اعتلت لامه فقال هي بمنزلة شَرْوَى[109]، وإلى ذلك ذهب جمهور النحويين[110].ومن أدلة الجمهور على أنّ(كلا وكلتا) مفردان في اللفظ للدلالة على المثنى استشهادهم بقوله تعالى: ﴿(كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾)، قالوا: (ولم يقل آتتا)، ولو كانا مثنيين لم يخبر عنهما بالمفرد، ألا ترى أنك لا تقول: الهندان قامت، والزيدون قام، فاستدلوا بالمطابقة في العدد بين الفعل والفاعل في المركب الإسنادي الواقع خبرًا على صحة مذهبهم، أنهما لو كانا مثنيين لفظًا ومعنى لما لازمت الألف في كل الحالات بل لكانت بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا، وأنّهما لو كانا مثنيين في اللفظ وجب أن يجعلا من باب المثنى الذي لا واحد له نحو: اثنين، وكذلك لم تجز إضافتهما إلى اثنين فتقول كلا الرجلين[111]. ولعلّ بعض ما ذهب إليه الكوفيون إنما هي لغة نسبت لكنانة، فقد جاء في التذييل في نقله عن ابن مالك قوله: ((قد أجرته كنانة مجرى المثنى مع الظاهر أيضًا، فيقولون: جاء كلا أخويك، ومررت بكلي أخويك، ورأيت كلي أخويك. وبهذه اللغة التي رواها الفراء[112] معزوه إلى كنانة يتبين صحة قول من جعل كلا من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة))[113]، وكونها لغة فلا مجال لتضعيفها، يقول الدماميني نقلا عن ابن مالك: ((وفي هذه اللغة دليل على ضعف قول من زعم أنهما في لغة الجمهور معربان بحركات مقدرة وأنّ انقلاب ألفهما جرًا ونصبًا للتشبيه بألف على ولدى، فإنه لو كان كذلك لم تقلبا ياء مع الظاهر في هذه اللغة، إذ لا يجوز ذلك في على ولدى، وأيضًا فإن شبههما بالمثنى أقوى من شبههما بعلى ولدى فتعين إلحاقهما بما شبههما به أقوى، وأيضا فإن القلب هنا مع عامل مناسب، بخلاف القلب في ذينك فإنه حادث بغير عامل))[114]. ومما تقدم يتضح لنا أنّ اعتراض أصحاب الحواشي على الكوفيين ومناصرتهم للجمهور كان اعتمادًا على الفكر التقليدي لا غير، فتجد النقل عن شروح الكافية ولاسيما الشيخ الرضي، والأمر

كما رأينا فيه ما فيه من تفصيل، ويكفي أنّ مذهب الكوفيين- وإن صح النقل عنهم- له أثر في لغات العرب، ولعلّ الأثر النقلي من شروح الكافية من قبل أهل حواشي الفوائد قد دفعهم إلى عدم الوقوف عند تعليل اعتراضهم على مذهب الفراء الذي جعل أصلًا للبيت الكوفي.

خاتمة البحث:

وبعد... فقد وصلنا إلى ختام هذا البحث الذي ينقب في المصادر والآراء الكوفية، وحقيقة ما جادوا به، وكيفية تكوين الفكر الاعتراضي والعلل التي ساعدت في ولادة هذه الاعتراضات، وحان وقت تسجيل أهم ما جاء به البحث من نتائج، وهي كالآتي:

1-تعد الحواشي حلقة مهمة من حلقات التأليف النحوي، فلا يمكن أن نركن إلى قول من قال: إن الحواشي إنّما هي تكاسل في التأليف اللغوي، فهذا الفن جاء لغاية جليلة هي فتح ما انغلق من معان وآراء في الشروح المعرفية.

2-على الرغم من أهمية فن الحواشي، إلّا أنّها جاءت في مجملها نقولات لما سبق، وتوضيحات لها، ولم يركب المحشون بساط المغامرة في البحث والتدقيق، وهذا ليس قصورا فيهم – وإن كان الأولى أن يتيقنوا من مصادرهم، وإنّما الغاية هي توضيح ما سبق من الأفكار المعرفية في التراث العربي، ولعلّهم كذلك استسلموا لهذه الآراء فظنوا فيها يقينًا لا مرية وفرية فيها.

3-أثر القرن السادس الهجري في التأليف اللغوي على أصحاب الحواشي، فنجد أنّ هذا العصر قد ألقى بظلاله وأفكاره ويقينه على التأليف فيما بعده، فكان النقل من مؤلفاته على قدم وساق، بل تجد العبارة عينها واللفظ عينه ينقل، دون الرجوع حتى إلى كتاب سيبويه، وغيره من الكتب المشهورة التي تعد الأصل في التأليف اللغوي.

4-ليس هذه الدراسة تقزيمًا وهدمًا لمحققي هذه الحواشي بقدر ما يكون استدراكًا عليهم لما فاتهم وإن كان لا عذر لهم، فقد تزينوا بالألقاب العلمية التي خرجت من بين هوامش هذه الحواشي، غير أنّهم قد أعجبوا بالرضي وابن مالك – كما أعجب به أصحاب الحواشي- بما يملكانه من ذلاقة في اللسان، وفصاحة في السنان، وصبحة وهيبة في الكلام، فجاء التحقيق في بعض مواضعه نقلًا لا تدقيقًا وتمحيصًا.

5-تبين لنا أنّ معظم هذه الاعتراضات لا تصل إلى المنهج العلمي الحق من تدقيق وتنقيح، إذ أنّها اعتراضات نقلت من شروح الكافية لا أكثر.

6-تعميم الاعتراض على المنهج الكوفي لا ينهض بدليل، إذ إنّ قولهم: (قال الكوفيون) لا مصادر لهم في ذلك إلّا النقل من مصادر البصريين، بل أنّ أصحاب هذه الحواشي ومصادرهم التي اعتمدوها لم تقف عند أوائل من قال بهذه الاعتراضات والآراء والتعليلات، وعلى هذا النهج التقليدي المقيت سار المحققون فأتعبوا أقلامهم دون جدوى، فكان كلامهم كما قال أحدهم: لقد ركب عمياء وخبط خبط عشواء... ويبحث بظلفه ما لا ينفعه[115].

7- لعلّ ما يثبت اعتماد هذه الحواشي على مؤلفات القرن السادس وما بعده أنّها جاءت في بعضها غير معللة، فبعد مراجعة بعض الشروح التي تكررت كثيرًا عندهم وجدنا أنّ هذه الشروح قد اعترضت كذلك ولم تعلل، وسرى ذلك أيضًا في يراعات المحققين.

8- الخلط الواضح في النقل بين الأعلام، إذ نجد السيرافي يعمم المذهب الكوفي، في حين المالقي وغيره يقصرونه على الكسائي، والأنباري يتخذ قولهم حجة في تقوية مذهبهم، فيطالعنا الفراء فيما نقل عنه أنّ ما كان حجة للكوفيين عند المالقي والأنباري إنّما هو رأي حكاه بعضهم فيهدمه بالدليل.

9- عدم التوقف فكرا وتأملا عند بعض الآراء التي نقلت عن الكوفيين كالفراء، وغيره، فمنها ما حكاها الفراء حكاية، ويقينا أن الحكاية تختلف عن القول، فالأولى هو نقل وحكاية عن بعضهم، في حين الثانية هو الرأي الذي اعتمده العالم في المسألة، وهنا حصل الخلط وتكون الاعتراض من غير تدقيق في الأمر.

10- كان المنهج التفسيري دعامة لبعض الآراء الكوفية، ولاسيما سيدنا ابن عباس (رضي الله عنه) في مجيء إلّا بمعنى سوى، وهذا المنهج أصيل ويحسب للكوفيين، فقد توصل أحد المستشرقين إلى أن هناك علاقة قوية بين النحو الكوفي وكتب التفاسير الأولى[116].

الهوامش

(1) تجاوزت السبع والأربعين حاشية، ينظر: مقدمة تحقيق حاشية اللاري.
(2) لم نحصل على حاشية الشيخ محرم محققة، فاعتمدنا إحدى النسخ وهي كاملة بفضل الله.
(3) تمهيد القواعد: 2446/5.
(4) حاشية الطشقندي: 208.
(5) المصدر نفسه.
(6) حاشية الجزائري: 131.
(7) ينظر: الفوائد الضيائية: 201/1، وحاشية الجزائري: 130.
(8) ينظر: حاشية البخاري: 372، وما بعدها.
(9) الكتاب: 16/1-17.
(10) المصدر نفسه: 359/3-360.
(11) المقتضب: 155/2.
(12) ينظر: الإنصاف: 17/1، وشرح المفصل: 154/1، وارتشاف الضرب: 836/2، وشرح التصريح: 684/2.
(13) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 27/1.
(14) على حد ما وقفنا فيه من أقوال.
(15) أمالي ابن الشجري: 243/2.
(16) اللباب في علل البناء والإعراب: 93/1.
(17) التبيين عن مذاهب النحويين: 194.
(18) إيضاح الوقف والابتداء: 211/1.
(19) ارتشاف الضرب: 839/2، والتذييل والتكميل: 177/1.
(20) سفر السعادة: 543/2.
(21) التذييل والتكميل: 1/ 158-159.
(22) إيضاح الوقف والابتداء: 211/1-212.
(23) حاشية الطشقندي: 361-362.
(24) حاشية محرم : 250/1.

(25) شرح الرضي على الكافية: 110/1، ولعل الشيخ الرضي قد نقل هذا الكلام من الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاج، إذ فصل الأخير القول في المسألة، وكلامه يضارع ما جاد به الرضي، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 175/1-176.
(26) معاني القرآن للفراء: 310/1-311.
(27) ينظر مثلا: الأصول في النحو: 230/1، والجنى الداني: 394، والتذييل والتكميل: 6/5-7.
(28) الكتاب: 155/2.
(29) المصدر نفسه: 155/2.
(30) ينظر: التذييل والتكميل: 6/5-7.
(31) شرح التسهيل: 51/2.
(32) التذييل والتكميل: 6/5-7.
(33) الكتاب: 275/2.
(34) شرح ابن عقيل: 11/2.
(35) الجنى الداني: 291.
(36) ينظر: التذييل والتكميل: 235/5.
(37) شرح ابن عقيل: 11/2.
(38) الجنى الداني: 291.
(39) حاشية اللاري: 446.
(40) ينظر: الأصول في النحو: 290/1، وأمالي ابن الشجري: 63/1.
(41) في حاشية الطشقندي (الكافي)، وأظنه تحريف، إذ الصواب ما أثبتناه، ينظر: حاشية الصبان على الأشموني: 211/2.
(42) حاشية الطشقندي: 493.
(43) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 227/1.
(44) تنظر المسألة في : الإنصاف: 216/1، والتبيين عن مذاهب النحويين: 403، وشرح التسهيل: 345/3
(45) الجمل في النحو: 178.
(46) شرح التسهيل: 266/2.
(47) سورة الغاشية: 22-23.
(48) إعراب ثلاثين سورة: 72.
(49) سورة : هود : الآية: 107.
(50) معاني القرآن للفراء: 28/2.
(51) المصدر نفسه: 28/2.
(52) تأويل مشكل إعراب القرآن: 53.
(53) سورة الدخان: 56.
(54) تأويل مشكل إعراب القرآن : 35.
(55) ينظر: نزهة الألباء: 159.
(56) التبيان في إعراب القرآن: 288/2.
(57) تنوير المقباس: 67، وينظر: محاسن التأويل: 62/3.
(58) سورة النساء، الآية:22.

(59) الأصول في النحو: 290/1.
(60) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 552/1، وارتشاف الضرب: 1501/3، وتمهيد القواعد: 2124/5.
(61) ينظر: التذييل والتكميل:
(62) جامع البيان: 53/22-54.
(63) ينظر: المصدر نفسه، وإعراب القرآن للاصبهاني: 373، والقطع والائتناف: 653.
(64) المساعد على تسهيل الفوائد: 552/1.
(65) جامع البيان: 53/22.
(66) ينظر: معاني القرآن للفراء: 28/2.
(67) ينظر: معاني القرآن: 404/1، وشرح الكافية: 274/1.
(68) حاشية اللاري.: 324.
(69) حاشية محرم : 411/1-412
(70) الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة : 10: 62/1.
(71) رصف المباني : 362.
(72) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 132/1.
(73) ينظر: الكتاب: 235/4، وشرح المفصل: 241/1، وشرح الكافية: 275/1.
(74) اللباب في علل البناء والإعراب: 132/1.
(75) البيتان من البسيط، وهما للجموح أحد بني ظفر بن سليم بن مَنْصُور، كما في: خزانة الأدب: 462/1، والمعجم المفصل في شواهد العربية: 455/2.
(76) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة: 10: 63/1.
(77) فيما وقفنا فيه من مصادر.
(78) شرح كتاب سيبويه: 460/2.
(79) أي: غير الفراء.
(80) شرح كتاب سيبويه: 460/2.
(81) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم 10: 65/1.
(82) سورة الفتح: من الآية: 25.
(83) معاني القرآن : 404/1.
(84) حاشية الطشقندي: 395.
(85) شرح الكافية: 134/1.
(86) ينظر: شرح الدماميني: 129/2.
(87) البيت لزهير بن مسعود الضبي، ينظر: كتاب الأفعال: 298/1، وشرح شواهد المغني: 595/2، والمعجم المفصل في شواهد العربية: 81/6.
(88) شرح التسهيل: 412/3.
(89) مفتاح العلوم: 98/1.
(90) شرح التسهيل: 412/3.
(91) المصدر نفسه.
(92) ينظر: المساعد على شرح الفوائد: 531/3.
(93) النوادر في اللغة: 186.

(94) ينظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: 418.
(95) ينظر: الخصائص: 3/231-232، 2/377-378.
(96) شرح الكافية: 1/134.
(97) مغني اللبيب: 289-290.
(98) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 4/2214، وينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: 4/325.
(99) ينظر: شرح الأشموني: 1/43.
(100) ينظر: معاني القرآن: 2/142-143.
(101) سورة الكهف، من الآية : 33.
(102) حاشية الجزائري: 134.
(103) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 1: 81-82، وشرح الكافية: 1/93.
(104) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، وتمامه:
كِلانا إذا ما نالَ شيئًا أفاتَهُ ومَن يحترث حَرْثي وحَرْثك يهزُلِ
والشاهد فيه: عود الضمير على كلانا مفردًا في (نال) وفي (أفاته)، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/363، وديوانه: 53 .
(105) حاشية الطشقندي: 213، وينظر: شرح الكافية: 1/93-94.
(106) معاني القرآن: 2/142
(107) المصدر نفسه: 2/143.
(108) ينظر: الكتاب: 3/364.
(109) ينظر: المصدر نفسه
(110) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 4/160-161، وشرح كتاب سيبويه للرماني: 4/24، والأصول في النحو: 3/77-78، وسر صناعة الإعراب: 1/162، والمسائل البصريات: 3/793-794.
(111) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 1/274-277.
(112) ينظر: معاني القرآن: 2/184.
(113) التذييل والتكميل: 1/259-260، وينظر: شرح التسهيل: 1/67,
(114) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: 1/206، وينظر: تسهيل الفوائد: 12.
(115) ينظر: هامش الكشاف: 1110.
(116) هو فرستيج، ينظر: المستشرقون والتراث النحوي العربي: 233.

المصادر والمراجع:

❖ **القرآن الكريم**
1- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745ه)، تح : رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418ه/1998م.
2- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، (د ت).
3- إعراب القرآن: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الأصبهاني، الملقب بقوام السنة (ت: 535ه)، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، ط: 1، 1415 هـ - 1995 م .

4- أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت: 542هـ) تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413ه/1991 م .
5- الإنصاف في مسائل الخلاف: كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت 577ه)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1428ه/2007م.
6- إيضاح الوقف والابتداء: محمد بن القاسم، أبو بكر الأنباري (ت328هـ)، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،1390ه/1971م.
7- الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646ه)، تح : أ. د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1425ه ـــ 2005م.
8- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت337ه)، تح: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط5، 1406ه/1986م.
9- تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276ه)، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، (د ت).
10- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616ه)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (د ت).
11- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت616ه)، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406ه/1986م.
12- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق/سوريا (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1، (د.ت) .
13- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت827ه)، تح: د.محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، أصل الكتاب رسالة دكتوراه، بدون ناشر، ط1، 1403ه/1983م.
14- تمهيد القواعد: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف المصري، المعروف بناظر الجيش (ت778ه)، تح: أ. د.علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة/مصر، ط1، 1428ه.
15- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ينسب: لعبد الله بن عباس 5 (ت68ه)، جمعه: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت817ه)، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، (د ت) .
16- جامع البيان: جامع البيان في تأويل آي القرآن: محمد بن جرير أبو جعفر الطبري(ت310ه)، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420ه/2000 م.
17- الجدول في إعراب القرآن الكريم: محمود بن عبد الرحيم صافي (ت1376ه)، دار الرشيد، دمشق/سوريا، ط4، 1418هـ.
18- الجمل في النحو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170ه)، تح: د.فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ط5، 1416هـ/1995م .
19- الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي (ت749ه)، تح: د.طه محسن، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل، 1975م.
20- حاشية الجزائري: نعمة الله الجزائري (ت1112ه)، تح: د. محمد عويطر سويلم، أطروحة دكتوراه، الجامعة العراقية- كلية الآداب – قسم اللغة العربية، 2020م.

21- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت1206ه)، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1417،1ه/1997م.
22- حاشية الطشقندي على الفوائد الضيائية: حافظ الدين الطشقندي، (ت: بعد 980هـ)، تح: عيسى عبد الجبار إبراهيم، رسالة ماجستير، الجامعة العراقية - كلية الآداب – قسم اللغة العربية: 1441ه/2019م.
23- حاشية اللاري على الفوائد الضيائية: عبد الغفور اللاري (ت912ه)، تح: د. شفاء سعيد الجبوري، أطروحة دكتوراه، الجامعة العراقية- كلية الآداب- قسم اللغة العربية، 2017م.
24- حاشية على الفوائد الضيائية: محمد عصمة الله بن محمود نعمة الله البخاري(ت في حدود:1000 ه): تح: د.حوراء عبد الهادي سلمان الشمري، أطروحة دكتوراه، الجامعة العراقية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 1441ه/2019م.
25- حاشية محرم محمد على الفوائد الضيائية: طبعت في المطبعة النفسية العثمانية، 1309ه.
26- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093ه)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة/مصر، ط4، 1418ه/1997م.
27- الخصائص: أبو الفتح, عثمان بن جني(ت392ه), تح: محمد علي النجار, المكتبة العلمية, لبنان/بيروت, (د.ت).
28- ديوان امرئ القيس: اعتنى به وشرحه : عبد الرحمن الصاوي، دار المعرفة، ط: 5، 1433ه/2012م.
29- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي، (ت702ه)، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط: 4، 1435ه/2014م.
30- سر صناعة الاعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392ه), تح: د. حسن هنداوي, دار القلم, دمشق/سوريا، ط1, 1985م.
31- سفر السعادة وسفير الإفادة: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، السخاوي (ت643ه)، تح: د. محمد الدالي، دار صادر، بيروت/لبنان، ط2، 1415هـ/1995م .
32- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت769ه)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاؤه، ط20، 1400ه/1980م.
33- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093ه)، تح: عبد العزيز رباح/ أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت/لبنان، ط2، 1414ه.
34- شرح التسهيل: ابن مالك (ت672ه)، تح: عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون, هجر للطباعة والنشر, القاهرة/مصر، ط1, 1410ه/1990م.
35- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاويّ الأزهري (ت905ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421ه/2000م .
36- شرح الدماميني على المغني اللبيب: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني، وبابن الدماميني (ت827ه)، تح: الشيخ أحمد عزّو عناية، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت/لبنان، ط1، 1428ه/2007م.
37- شرح الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت686ه)، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، (د.ط)، 1395ه/1975م.

38- شرح المفصل: موفق الدين أبي البقاء يعيش الموصلي (ت634ه) تح: د. ايميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية, بيروت/لبنان, ط1، 1422ه/2001م.
39- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، (ت 672ه)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410ه/1990م.
40- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الاشبيلي(ت669ه)، تح: د. صاحب أبو جناح, مؤسسة دار الكتب, الموصل/العراق, 1982م.
41- شرح شواهد المغني: جلال الدين السيوطي(ت911ه)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، (د.ط)، 1386ه/1966م.
42- شرح كتاب سيبويه [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384ه)، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د. تركي بن سهو العتيبي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض/المملكة العربية السعودية، عام: 1418ه/1998م.
43- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368ه)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1، 2008م.
44- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين عبدالرحمن الجامي (ت898ه)، تح:د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد/العراق، ط1، 1403ه/1983م.
45- القطع والائتناف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، تح: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، ط1، 1413ه/1992م.
46- كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت370ه)، مطبعة دار الكتب المصرية، 1360ه/1941م.
47- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت180ه)، تح : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة/مصر، ط4، 1425ه/2004م.
48- الكشاف: أبو القاسم جار الله الزمخشري(ت538ه)، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت/لبنان، ط1430،3ه/2009م.
49- اللباب في علل الإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت616ه)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، سوريا/دمشق، ط1، 1416ه/1995م.
50- محاسن التأويل: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت1332ه)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميه، بيروت/لبنان، ط1، 1418هـ.
51- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل: (ت769ه)، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق/سريا، ودار المدني، جدة/السعودية)، ط1، 1400ه/1405ه.
52- المسائل البصريات: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(ت377ه)، تح: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة/مصر، ط1، 1405ه/1985م.
53- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: أبو علي النحوي(ت377ه)، تح: صلاح الدين عبدالله السينكاوي، مطبعة العاني، بغداد/العراق، (د.ط)، (د.ت).
54- المستشرقون والتراث النحوي العربي: د: عبد المنعم السيد أحمد جدامي، كنوز المعرفة، عمان، ط1، 1437ه -2016م.

55- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء(ت 207ه)، قدَّم له وعلَّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، 1423ه/2002م.
56- المعجم المفصل في شواهد العربية: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1، 1417ه/1996م.
57- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761ه)، تح: د. مازن المبارك/محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق/سوريا، ط6، 1985م.
58- مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت626ه)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط2، 1407ه/1987م.
59- المقتضب: محمد بن يزيد المبّرد (ت285ه)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت/لبنان، (د ت).
60- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: عبد الرحمن أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت577ه)، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء/الأردن، ط3، 1405هـ/1985م.
61- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري(ت215ه)، تح: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت/لبنان، ط1، 1401ه/1981م.

Sources and references:

❖ The Holy Quran
1- Sip beating from the tongue of the Arabs: Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf al-Andalusi (d.745 AH), under: Rajab Othman Muhammad, Revision: Ramadan Abd al-Tawab: Al-Khanji Library, Cairo, 1st Edition, 1418 AH / 1998 AD.
2- Origins in grammar: Abu Bakr Muhammad bin Al-Sirri bin Sahl Al-Nahawi, known as Ibn Al-Sarraj (d .: 316 AH), under: Abd Al-Hussein Al-Fattli, Al-Risala Foundation, Beirut / Lebanon, (dt).
3- The translation of the Qur'an: Ismael bin Muhammad bin al-Fadl bin Ali al-Qurashi al-Asbahani, nicknamed Qawam al-Sunnah (T: 535 AH), presented to him and documented his texts: Dr. Fazaa bint Omar Al-Muayyad, ed .: 1, 1415 AH - 1995 AD.
4- Amali Ibn Al-Shajari: Diaa Al-Din Abu Al-Saadat, the gift of God bin Ali bin Hamzah, known as Ibn Al-Shajri (d .: 542 AH), under: Dr. Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo, 1st Edition, 1413 AH / 1991 AD.
5- Equity in matters of disagreement: Kamal al-Din Abu al-Barakat al-Anbari (d. 577 AH), under: Muhammad Muhi al-Din Abd al-Hamid, Modern Library, Saida, Beirut, 1428 AH / 2007AD.

6- Clarification of Endowment and Initiation: Muhammad bin Al-Qasim, Abu Bakr Al-Anbari (d. 328 AH), Tah: Muhyiddin Abdul Rahman Ramadan, Publications of the Arabic Language Academy in Damascus, 1390 AH / 1971AD.
7- Clarification in the explanation of the joint: Abu Amr Othman bin al-Hajib (d.646 AH), U: A. Dr.. Ibrahim Muhammad Abdullah, Saad Eddin House, Damascus, 1st Edition, 1425 AH 2005 AD.
8- Clarification on grammatical errors: Abu al-Qasim al-Zajaji (d. 337 AH), under: Dr. Mazen al-Mubarak, Dar al-Nafaes - Beirut, 5th Edition, 1406 AH / 1986 AD.
9- Interpretation of the problem of the Qur'an: Abu Muhammad Abdullah bin Muslim bin Qutaybah al-Dinuri (d. 276 AH), under: Ibrahim Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut / Lebanon, (d.t).
10- Explanation in the translation of the Qur'an: Abu al-Baqi 'Abdullah ibn al-Husayn al-Akbari (d.616 A.H.)
11- Explanation of the doctrines of the Basri and Kufian grammarians: Abu al-Buqa 'Abdullah bin al-Hussein al-Akbari (d.616 AH), ed. Abdul Rahman Al-Uthaimin, Dar Al-Gharb Al-Islami, 1st Edition, 1406 AH / 1986 AD.
12- Appendix and supplement to explaining the Book of Facilitation: Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf Atheer Al-Din Al-Andalusi (T .: 745 AH), ed. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam, Damascus / Syria (from 1 to 5), and the rest of the parts: Dar Al-Kounouz Ishbilia, 1st floor, (dt).
13- Commenting on Al-Faraed on Facilitating Benefits: Muhammad Badr al-Din bin Abi Bakr bin Omar al-Damamini (d.827 AH), under: Dr. Muhammad bin Abdul Rahman bin Muhammad al-Mufdi, the origin of the book is a doctoral thesis, without publisher, ed.
14- Preface the rules: Preface the rules with an explanation of facilitating benefits: Muhammad ibn Yusuf al-Masri, known as the Nazir of the Army (d. 778 AH), U: A. Dr. Ali Muhammad Fakher and others, Dar Al-Salam, Cairo / Egypt, 1st floor, 1428 A.H.
15- Enlightenment of al-Muqbas from Ibn Abbas's Tafsir: Attributed to: Abdullah bin Abbas (d.68 AH), compiled by: Majd al-Din Abu Taher Muhammad bin Ya'qub al-Fayrouzabadi (d.817 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut / Lebanon, (dt).
16- Jami al-Bayan: Jami al-Bayan in the Interpretation of the Verses of the Qur'an: Muhammad bin Jarir Abu Jaafar al-Tabari (d. 310 AH.(

17- The table in the translation of the Noble Qur'an: Mahmoud bin Abdul Rahim Safi (d. 1376 AH), Dar Al-Rasheed, Damascus / Syria, 4th ed., 1418 AH.
18- The Camel in Grammar: Abu Abd al-Rahman al-Khalil bin Ahmad al-Farahidi (d. 170 AH), translated by: Dr. Fakhr al-Din Qabawa, Foundation for the Message, Beirut / Lebanon, 5th Edition, 1416 AH / 1995 AD.
19- Al-Jana in the Literature of Al-Maani: Hassan bin Qasim Al-Muradi (d.749 AH), translated by Dr. Taha Mohsen, Dar Al-Kutub Foundation, University of Mosul, 1975 AD.
20- Al-Jazaery's Postscript: Nemat Allah Al-Jazaery (d. 1112 AH), ed. Muhammad Aweiter Sweilem, PhD thesis, Iraqi University - College of Arts - Department of Arabic Language, 2020 AD.
21- Al-Sabban's Footnote to the Explanation of Al-Ashmouni of Al-Alfiya Ibn Malik: Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Saban Al-Shafi'i (d.1206 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut / Lebanon, ed. 1,1417 AH / 1997AD
22- Tashkendi's footnote on luminous benefits: Hafez al-Din Tashkendi, (d .: after 980 AH), under: Issa Abdul-Jabbar Ibrahim, master's thesis, Iraqi University -College of Arts- Department of Arabic Language:1441 AH/2019AD.
23- Lari's footnote on light benefits: Abd al-Ghafoor al-Lari (d. 912 AH), ed. Shefa Saeed Al-Jubouri, PhD thesis, Iraqi University - College of Arts - Department of Arabic Language, 2017 AD.
24- A footnote to the luminous benefits: Muhammad Asmat Allah bin Mahmoud Nimat Allah Al-Bukhari (d. Within the limits: 1000 AH): Under: Dr. Hawra Abdul-Hadi Salman Al-Shammari, PhD thesis, Iraqi University, College of Arts, Department of Arabic Language, 1441 AH / 2019 AD.
25- Muharram Muhammad's footnote on the benefits of light: printed in the Ottoman Psychological Press, 1309 AH.
26- The Literature Treasury and the Pulp to the Bab Lisan al-Arab: Abd al-Qadir bin Omar al-Baghdadi (d. 1093 AH), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, al-Khanji Library, Cairo / Egypt, 4th Edition, 1418 AH / 1997AD.
27- Characteristics: Abu Al-Fath, Othman Bin Jinni (d. 392 A.H.), Under: Muhammad Ali Al-Najjar, Scientific Library, Lebanon / Beirut, (dt).
28- The Diwan of Umm al-Qais: It was taken care of and explained by: Abd al-Rahman al-Sawy, Dar al-Marifa, 5th Edition, 1433 AH / 2012 AD.

29- Paving buildings in explaining the letters of the meanings: Ahmad bin Abd al-Nur al-Maliki, (d. 702 AH), under: Ahmad Muhammad al-Kharrat, Dar al-Qalam, Damascus, ed: 4, 1435 AH / 2014 CE.
30- The secret of making Arabic words: Abu Al-Fath Othman Bin Jinni (d. 392 A.H.), U: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam, Damascus / Syria, 1st Edition, 1985 AD.
31- The Travel of Happiness and the Ambassador of Testimony: Ali bin Muhammad bin Abdul Samad Al-Hamdani Al-Masry Al-Shafi'i, Al-Sakhawi (d.643 AH), ed: Dr. Muhammad Al-Daly, Dar Sader, Beirut / Lebanon, 2nd ed. 1415 AH / 1995AD.
32- Explanation of Ibn Aqil on the Millennium Ibn Malik: Abdullah bin Abd al-Rahman al-Aqili (d.769 AH), Tah: Muhammad Muhi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Turath, Cairo, Egypt House for Printing, Saeed Jawdah al-Sahar and Associates, 20th ed.
33- Explanation of the verses of Mughni al-Labib: Abd al-Qadir bin Omar al-Baghdadi (d. 1093 AH), under: Abdul Aziz Rabah / Ahmad Yusef Daqak, Dar al-Ma'mun Heritage, Beirut / Lebanon, 2nd ed., 1414 AH.
34- Explanation of Al-Tasheel: Ibn Malik (d. 672 AH), under: Abdul Rahman Al-Sayyid and Dr. Muhammad Badawi Al-Mukhtoon, Abandoned for Printing and Publishing, Cairo / Egypt, 1st floor, 1410 AH / 1990AD.
35- Explanation of the statement on the clarification or the declaration of the content of the clarification in grammar: Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr Al-Jarjawi Al-Azhari (d. 905 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st Edition, 1421 AH / 2000 AD.
36- Al-Damamini's explanation of the singer Al-Labib: Muhammad bin Abi Bakr bin Omar bin Abi Bakr bin Muhammad, al-Makhzoumi al-Qurashi, Badr al-Din known as al-Damamini, and Ibn al-Damamini (d.827 AH), under: Sheikh Ahmed Ezzo Inaya, Arab History Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Beirut / Lebanon, 1st Edition, 1428 AH / 2007AD.
37- Explanation of Al-Kafia: Radhi al-Din Muhammad ibn al-Hasan al-Istrabadi al-Grammar (d.686 AH), edited, corrected and commented: Dr.. Yusef Hassan Omar, University of Qar Yunis, Libya, (d. T), 1395 AH / 1975 AD.
38- Explanation of the joint: Muwaffaq Al-Din Abi Al-stay Ya'eesh Al-Mawsili (d. Email Badie Yaqoub, Dar Al Kutub Al-Ilmiyya, Beirut / Lebanon, 1st Edition, 1422 AH / 2001 AD.

39- Explanation of Facilitating Benefits: Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik Al-Ta'i Al-Jiani, (d. 672 AH), ed .: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, d. Muhammad Badawi Al-Mukhtoon, Abandoned for Printing, Publishing, Distribution and Advertising, 1st Edition, 1410 AH / 1990AD.
40- Explanation of the Camel of Al-Zajji: Ibn Asfour Al-Ashbili (d.669 A.H.) The owner of Abu Jinnah, Dar Al Kutub Foundation, Mosul / Iraq, 1982 AD.
41- Explanation of the evidence of al-Mughni: Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), stood on his print and commented his footnotes: Ahmed Zafer Kogan, footer and comments: Sheikh Muhammad Mahmoud Ibn al-Talamid al-Turkazi al-Shanqeeti, Arab Heritage Committee, (d. T), 1386 AH / 1966 AD.
42- Explanation of the book of Sebwayh [Part of the book (from the chapter on the scar to the end of the chapter on actions)), Abu Al-Hassan Ali bin Isa Al-Ramani (d. 384 AH), a doctoral thesis by: Saif bin Abdul Rahman bin Nasser Al-Arifi, supervised by: Dr. Turki bin Suho Al-Otaibi, College of Arabic Language, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh / Kingdom of Saudi Arabia, Year: 1418 AH / 1998 AD.
43- Explanation of the book of Sebawayh: Abu Saeed Al-Serafi Al-Hassan bin Abdullah bin Al-Mirzban (d. 368 AH), Tah: Ahmed Hassan Mahdaly, Ali Sayed Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut / Lebanon, 1st Edition, 2008 AD.
44- Light Benefits Explanation of Kafia Ibn Al-Hajeb: Nour Al-Din Abdul-Rahman Al-Jami (d.898 AH), ed: Dr. Osama Taha Al-Rifai, Ministry of Endowments and Religious Affairs Press, Baghdad / Iraq, 1st Edition, 1403 AH/ 1983AD.
45- Al-Qat and Al-Tafwah: Abu Jaafar Ahmad bin Muhammad bin Ismail al-Nahas, U: Dr. Abd al-Rahman bin Ibrahim al-Matroudi, House of the World of Books, Kingdom of Saudi Arabia, 1st Edition, 1413 AH / 1992 AD.
46- Book of the parsing of thirty surahs from the Noble Qur'an: Al-Hussein bin Ahmed bin Khalouh, Abu Abdullah (d. 370 AH), Dar Al-Kutub Al-Masrya Press, 1360 AH / 1941AD.
47- The book: Abu Bishr Amr bin Othman Sebawayh (d.180 AH), edited by: Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo / Egypt, 4th Edition, 1425 AH / 2004 AD.
48- The Scout: Abu Al-Qasim Jarallah Al-Zamakhshari (d.538 AH) took care of him, produced his hadiths, and commented on him: Sheikh Khalil Mamoun Shiha, House of Knowledge, Beirut / Lebanon, Issue 3,1430 AH / 2009 AD.

49- The pulp in the causes of parsing: Abu Al-stay Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Akbari Al-Baghdadi Moheb Al-Din (d. Abdul Ilah Al-Nabhan, Dar Al-Fikr, Syria / Damascus, 1st Edition, 1416 AH / 1995 AD.
50- The merits of interpretation: Muhammad Jamal al-Din bin Muhammad Saeed bin Qasim al-Hallaq al-Qasimi (d. 1332 AH), chanted: Muhammad Basil Ayyun al-Soud, Dar al-Kutub al-'Almiyyah, Beirut / Lebanon, 1st edition, 1418 AH.
51- Help to facilitate benefits: Bahaa Al-Din Bin Aqeel (d.769 AH), ed. Muhammad Kamil Barakat, Umm Al-Qura University (Dar Al-Fikr, Damascus / Sara, and Dar Al-Madani, Jeddah / Saudi Arabia), 1st Edition, 1400 AH / 1405 AH.
52- Optics Issues: Abu Ali Al-Hassan Bin Ahmed Bin Abd Al-Ghaffar Al-Farsi (d. 377 AH), Under: Muhammad Al-Shater Ahmad Muhammad Ahmad, Al-Madani Press, Cairo / Egypt, 1st Edition, 1405 AH / 1985 AD.
53- The problematic issues known as Al-Baghdadiyat: Abu Ali Al-Nahawi (d. 377 AH), under: Salah Al-Din Abdullah Al-Sinkawi, Al-Ani Press, Baghdad / Iraq, (dt), (dt).
54- The meanings of the Qur'an: Abu Zakaria Yahya bin Ziyad bin Abdullah al-Fur (d. 207 AH).
55- -55The Detailed Dictionary of Witnesses in Arabic: Dr. Emile Badi Yaacoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut / Lebanon, 1st Edition, 1417 AH / 1996 AD.
56- Mughni al-Labib, on the books of Al-A'arib: Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusef, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (d.761 AH), ed. Mazen Al-Mubarak / Muhammad Ali Hamd Allah, Dar Al-Fikr, Damascus / Syria, 6th Edition, 1985 AD.
57- Miftah al-Uloom: Yusuf bin Abi Bakr bin Muhammad bin Ali al-Sakaky al-Khwarizmi al-Hanafi Abu Yaqoub (d.626 AH).
58- Brief: Muhammad Ibn Yazid Al-Mabrad (d. 285 AH), Under: Muhammad Abd al-Khaleq Adaymeh, The World of Books, Beirut / Lebanon, (dt).
59- Alba's picnic in the literary classes: Abd al-Rahman Abu al-Barakat, Kamal al-Din al-Anbari (d. 577 AH), under: Ibrahim al-Samarrai, Al-Manar Library, Zarqa / Jordan, 3rd edition, 1405 AH / 1985 AD.
60-Anecdotes in the language: Abu Zaid Al-Ansari (d.215 AH), ed: Dr. Muhammad Abdel Qader Ahmad, Dar Al-Shorouk, Beirut / Lebanon, 1st floor, 1401 AH / 1981AD.

The objections of the owners of the margins of the luminous benefits in the form of kufic -Critical Analytical Study-

DR. Thamer Hamza Ali Al Dulaimy
Ministry of Education, Baghdad Education Directorate/ Karkh2
DR. Qahtan Adnan Abdul Wahid Al- Sumaidai
Sunni Endowment Diwan\ Department of Religious Education and Islamic Studie

Abstract:

The objective of this research is to study an important critical phenomenon in the grammatical concept of late eminent scholars who adequately wrote in footnotes about Al-Kafiya, which is the luminous benefits. This phenomenon is their objections to the Kufic grammatical lesson. The significance of this research lies in the concentration on the first origins that argued about some of the grammatical issues that the Kufic adequately contributed in, and the way the footnotes eminent writers dealt with. Nevertheless, it is found that the Kufic grammatical concept in these footnotes is not established according to the origin, since those scholars counted on the copying by mediation. And as most of the copying came through the Kufics, which is tainted with suspicion and inadequacy The value of this research that it studies a number of "virgin" footnotes which the footnote writers have not been acquainted with as yet, being abstracts and university theses and thus distanced itself from imitation on which many grammatical objections and comments occurred. Therefore, it sailed through the thoughts of early grammarians in search of certainty of the Kufic concept on the issue.

Key words: objections, Hauashy, Al fawayid Al diyayiya, kufic grammar.